A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

SCT/33/4 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 19 فبراير 2015

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية

الدورة الثالثة والثلاثون
جنيف، من 16 إلى 20 مارس 2015

مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول

وثيقة من إعداد الأمانة

1. في الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية (اللجنة)، قال الرئيس إن اللجنة أحاطت علما بالوثيقة SCT/32/3 (مستجدات عن الجوانب المتعلقة بالعلامات التجارية في نظام أسماء الحقول) وإنه طُلب من الأمانة إبلاغ الدول الأعضاء بالتطورات المستقبلية في نظام أسماء الحقول على الإنترنت (انظر الفقرة 88 من الوثيقة SCT/32/6). وبناء على ذلك، أعدت الأمانة هذه الوثيقة التي تورد المستجدات المطلوبة.

أولا. إدارة قضايا أسماء الحقول

ألف. السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول

2. يطرح نظام أسماء الحقول عددا من التحديات بشأن حماية الملكية الفكرية، ونظرا إلى الطبيعة العالمية للإنترنت، فإن هذه التحديات تتطلب اتباع مقاربة دولية. وقد دأبت الويبو على مواجهة هذه التحديات منذ سنة 1998 بوضع حلول محددة، ولا سيما في مشروعيها الأول[1] والثاني[2] بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. ويكفل المركز بوجه خاص لمالكي العلامات التجارية آلية دولية فعالة للانتصاف ممن يعمد إلى تسجيل أسماء حقول تتطابق وحقوقَهم في العلامات التجارية والانتفاع بهذه الأسماء عن سوء نية.

[1] انظر ادارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير الختامي لعملية الويبو الأولى في مجال أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 439. انظر أيضا: <http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report>.

[2] الإقرار بالحقوق والانتفاع بالأسماء بناء على نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت، منشور الويبو رقم 843. انظر أيضا: <http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report>.

3. ويشرف مركز الويبو على إجراءات تسوية المنازعات في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت (السياسة الموحدة). وقد اعتمدت هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (الإيكان) هذه السياسة بناء على توصيات الويبو في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتقتصر السياسة على قضايا واضحة تتعلق بتسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها عن سوء نية وبصفة تعسفية. وهي تحظى بشعبية كبيرة لدى مالكي العلامات التجارية. وهي لا تمنع أي طرف من رفع النزاع إلى محكمة مختصة. ومع ذلك تبين أن عددا قليلا جدا من القضايا المنظورة في إطار تلك السياسة قد أحيل أيضا إلى المحاكم الوطنية[3].

4. ومنذ ديسمبر 1999، أشرف مركز الويبو على أكثر من 000 30 قضية في إطار السياسة الموحدة وبالاستناد إليها. ويكفل مركز الويبو أيضا على صفحات موقعه الإلكتروني إحصاءات آنية بغية مساعدة الأطراف في قضايا الويبو في إطار السياسة الموحدة والوسطاء ووكلاء العلامات التجارية ومسجلي أسماء الحقول وواضعي السياسات في مجال أسماء الحقول ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية[4]. وأودع مالكو العلامات التجارية، في عام 2014، 634 2 شكوى لدى المركز في إطار السياسة الموحدة، مما يُعد زيادة بنسبة 2 بالمائة مقارنة بالمستوى المُسجل في عام 2013. وفي 2014، قارب عدد قضايا أسماء الحقول المتنازع عليها المرفوعة إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة 000 57 قضية.

5. وخلال سنة 2014، استعانت جهاتٌ شتّى من أفراد وشركات وهيئات ومؤسسات بإجراءات مركز الويبو لتسوية المنازعات. وكانت القطاعات الخمسة الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات المتظلّمة هي البيع بالتجزئة والأعمال المصرفية والمالية والموضة والبيوتكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات. وتبيّن نوعا ما الزيادة في الإيداعات المتعلقة بالموضة والعلامات الفاخرة تزايد عدد القضايا التي يرفعها مالكو العلامات ويدعون فيها تزوير علامتهم عن طريق صفحات الإنترنت المتاحة في إطار اسم الحقل المتنازع عليه. وهذا يدل على النطاق العالمي بالفعل لآلية تسوية المنازعات حيث بلغ عدد الأطراف التي رفعت دعاوى إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة 177 بلدا. وفيما يتعلق بلغة اتفاق تسجيل اسم الحقل المعني، فقد بلغ عدد اللغات المستخدمة في الإجراءات القائمة على السياسة الموحدة للويبو إلى حد الآن 20 لغة مختلفة[5].

6. وتنشر جميع قرارات هيئات خبراء السياسة الموحدة للويبو على موقع المركز الإلكتروني. ويقدم المركز على الإنترنت استعراضا للتوجهات العامة في القرارات بشأن القضايا المهمة عبر استعراض لآراء وسطاء الويبو ومحكميها في مسائل مختارة في سياق السياسة الموحدة، الطبعة الثانية (استعراض الويبو 2.0)، وينتقي هذا الاستعراض آلاف القضايا التي تناولها المركز وفقا للسياسة الموحدة. وقد وُضعت هذه الأداة المستخدمة عالميا اعترافا بالحاجة إلى تحديد ما في القرارات المتخذة في إطار السياسة الموحدة من توافق قدر الإمكان من أجل الحفاظ على اتساق اجتهادات الويبو القانونية بشأن القضايا المرفوعة[6]. ولتيسير الاطلاع على هذه القرارات وفق موضوعها، يقدم المركز أيضا فهرسا قانونيا مستخدما على نطاق واسع للبحث الإلكتروني عن قرارات الويبو في إطار السياسة الموحدة[7]. وتتيح الويبو تلك المصادر عالميا بالمجان.

---

[3] انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged>

[4] تشمل الإحصائيات المتاحة العديد من الفئات مثل "مجال عمل المدّعين" أو "المدّعى عليهم المسمّون" أو "نوعية حروف اسم الحقل" أو "القرارات الخمسة والعشرون الأكثر ذكراً في الشكاوى". انظر <http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics>

[5] بالترتيب الأبجدي: الصينية والتشيكية والدانمركية والهولندية والإنكليزية والفرنسية والألمانية والعبرية والإيطالية واليابانية والكورية والنرويجية والبولندية والبرتغالية والرومانية والروسية والسلوفاكية والإسبانية والسويدية والتركية.

[6] هذا الاستعراض متاح على موقع المركز الإلكتروني التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview>

[7] أضحى فهرس الويبو القانوني مصدرا ممنيا أساسا يتيح لأعضاء اللجان أو الأطراف أو الأكاديميين أو أي شخص معتم بالأمر الاطلاع على سوابق الويبو القضائية. ويُحدّث الفهرس بشكل دوري ليشمل فئات البحث الجديدة التي تعكس في المقام الأول تطورات نظام أسماء الحقول نفسه. وهو متاح على موقع المركز الإلكتروني على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex>

7. ونظرا للدور التأسيسي للويبو في السياسة الموحدة، يرصد المركز مستجدات نظام أسماء الحقول بغية تكييف موارده وممارساته باستمرار[8]. وينظم المركز بانتظام حلقات عمل بشأن تسوية المنازعات على أسماء الحقول تقدم مستجدات عن السوابق والممارسات لفائدة الأطراف المعنية[9]، كما ينظم اجتماعات لمحكميه ووسطائه في مجال أسماء الحقول.

باء. الحقول العليا المكونة من رموز بلدان

8. يقتصر التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة مثل ".com" والحقول العليا المكونة من أسماء عامة المستحدثة مؤخرا، إلا أن مركز الويبو يساعد أيضا العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان على صياغة شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يتماشى مع أفضل الممارسات في مجال إدارة السجلات وحماية الملكية الفكرية. وغالبا ما تتبع هذه الإجراءات نموذج السياسة الموحدة لكنها يمكن أن تراعي الظروف والاحتياجات الخاصة بكل حقل من الحقول المكونة من رموز البلدان. ويقدم المركز الآن خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى 72 مكتبا لتسجيل الحقول العليا المكونة من رموز البلدان، وأضيف إليها في 2014 ".GQ" (غنيا الاستوائية) و".VG"(جزر فرجن البريطانية)[10].

ثانيا. المستجدات المتصلة بالسياسة الموحدة في نظام أسماء الحقول

9. طرأ على الإيكان عدد من التطورات السياسية ستتيح فرصا لمالكي حقوق الملكية الفكرية وللمنتفعين بها بل وستطرح أمامهم تحديات. ومن أهم التطورات أن الإيكان اعتمدت ما يبلغ 400 1 اسم حقل جديد مكون من أسماء عامة، وأسماء الحقول هذه يمكن أن تكون لها طبيعة "مفتوحة" (تشبه com.) أو تتخذ خصائص محددة أو مقيدة بقدر أكبر كأن تتخذ شكل [علامة] أو [مدينة] أو [مجتمع] أو [ثقافة] أو [صناعة]. وأما التطور المهم الثاني فيتعلق بالشواغل المرتبطة باستحداث أسماء حقول عليا دولية. ويطرح عزم الإيكان على توسيع نطاق أسماء الحقول العليا الدولية أيضا مسائل تتعلق بحماية الحقوق في إطار مشروع الويبو الثاني الخاص بأسماء الحقول على الإنترنت.

ألف. حقول عليا جديدة مكوَّنة من أسماء عامة

10. صوّتت هيئة الإيكان بالموافقة رسميا على تنفيذ برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة في اجتماع عقدته في سنغافورة في 20 يونيو 2011[11]. وقد نشرت معلومات في "دليل مودع طلب التسجيل" الخاص بالإيكان الذي عُدل عدة مرات على مدى السنوات القليلة الماضية[12]. وفي أكتوبر 2013، مُنحت أول مجموعة من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة في جذر الإنترنت، وفي فبراير 2015 بلغ عدد الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة التي مُنحت 500 حقل تقريبا التي يبدو أنها استقطبت أكثر من 4 ملايين تسجيل في الدرجة الثانية.[13]

---

[8] انظر مثلا الفقرات 14-16 من الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2.

[9] ترد جميع حلقات العمل والتظاهرات الأخرى التي ينظمها المركز على الموقع التالي: <http://www.wipo.int/amc/en/events>

[10] القائمة الكاملة لأسماء الحقول المذكورة التي احتفظت بالمركز على أنه جهة تقديم خدمات لتسوية المنازعات بشأن أسماء الحقول متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld>

[11] انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-20jun11-en.htm>. وللاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديدا الفقرة 14.

[12] دليل مودع الطلب متاح على: <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb>

[13] ترد قائمة الحقول العليا الجديدة الممنوحة على الموقع التالي: http://newgtlds.icann.org/en/program-status/delegated-strings.

11. وترافق توسع أسماء الحقول مع عدد من الآليات الجديدة لحماية الحقوق. وفيما يلي وصف مستفيض لتلك الآليات التي كيفتها واعتمدتها الإيكان فيما يتعلق بآليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى والدرجة الثانية.[14]

"1" آليات حماية الحقوق من الدرجة الأولى

- إجراءات تسوية المنازعات قبل منح أسماء الحقول العليا

12. تتيح هذه الآلية لمالكي العلامات التجارية إيداع اعتراضات قائمة على الحقوق القانونية على طلبات الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة من الدرجة الأولى وفقا لبعض المعايير الموضوعية[15]. وساعد المركز الإيكان على وضع هذه المعايير الموضوعية لإجراء الاعتراض القائم على الحقوق القانونية، وهو متجذر في "توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية العلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت"[16] (التوصية المشتركة) التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في سبتمبر 2001.

13. وعينت الإيكان المركز باعتباره المورد الحصري لخدمات تسوية المنازعات الخاصة بالاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية[17]. وأُغلق مكتب تسلم هذه الاعتراضات في مارس 2013، بعد أن تسلم المركز 69 طلبا ووجد أنها مطابقة للإجراءات[18]. وأخطر المركز الأطراف بأول قرارات بشأن الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية ونشرها في يوليو 2013، واستكملت معالجة المركز لمسائل هذه الاعتراضات في سبتمبر 2013. وترد جميع قرارات هيئات خبراء الويبو على موقع المركز على الإنترنت[19] ونشر عليه أيضا تقريرا عن إجراءات الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية.[20]

- إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول

14. منذ بداية سنة 2008، ظل مركز الويبو يلفت نظر الإيكان إلى فائدة اعتماد خيار إداري دائم (بدلا من المحاكم)، يسمح لأصحاب التوسيمات التجارية بالاعتراض على ما يُعتمد من حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة يُزعم أن تشغيلها أو استخدامها الفعلي لدى مكتب التسجيل يتسبب في التعسف على العلامات التجارية أو يُسهم في ذلك إسهاما ماديا. وفي بداية سنة 2009، أرسل مركز الويبو إلى الإيكان اقتراحا موضوعيا ملموسا يتضمن إجراء لتسوية المنازعات المتعلقة

---

[14] لمزيد من المعلومات الأساسية بما فيها المراجع، انظر الوثيقة WO/GA/39/10 وتحديدا الفقرات من 23 إلى 30. ونشير هنا إلى أن الإيكان قد سارعت إلى رفض اقتراح لفريق معني بتوصيات التنفيذ بشأن " قائمة بالعلامات المحمية عالميا".

[15] أسباب الاعتراضات الأخرى التي اعترفت بها الإيكان هي: "الاعتراضات القائمة على اللبس في التسلسل" و"اعتراضات الجماعات" و"الاعتراضات القائمة على مبدأ مراعاة حدود المصالح العامة". ويشمل دليل مودع الطلب عددا من الإجراءات الأخرى التي قد تضعها الحكومات لفائدتها تبعا لإعلان الإيكان الخاص بالطلبات بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وتحديدا القسم 4.2.1.1 الذي ينص على "الإنذار المبكر للجنة الاستشارية الحكومية للإيكان" والقسم 7.2.1.1 الذي ينص على "تلقي مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة" لكي ينظر فيها مجلس الإيكان.

[16] انظر <http://www.wipo.int/about-ip/en/development_iplaw/pub845-toc.htm>

[17] اطلع على القسم 2.3 من دليل مودع الطلب، عل الرابط التالي:
< http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/objection procedures-04jun12-en.pdf>.

[18] انظر نظام الويبو فيما يخص تسوية المنازعات بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة وجدول الأتعاب والتكاليف على العنوانين التاليين: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipolrorules.pdf> و<http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/fees>.

[19] انظر <http://www.wipo.int/amc/en/domains/lro/cases>.

[20] يشير تقرير الويبو إلى أن الغالبية العظمة من تلك الاعتراضات أودعت ضد الطلبات الخاصة بالأنساق المتسلسلة ذات المعنى الوصفي أو القاموسي للحقول العليا المكونة من أسماء عامة. وقد خلص الكثير من هيئات الخبراء إلى أن في الحالات التي يكون قد اعتمد فيها مالك علامة مصطلحا عاما من مصطلحات القاموس كعلامة تجارية، فإن طلب حقل عال مكون من اسم عام بغرض الاستفادة من المعنى العام لذلك المصطلح لا يُعتبر، في حد ذاته، انتهاكا لمعايير تسوية النزاعات فيما يخص الاعتراضات القائمة على الحقوق القانونية. وفي بعض الحالات تناولت هيئات الخبراء تسجيلات العلامات التجارية التي اكتُسبت أساسا لأغراض دعم طلب الحصول على حقل عال جديد مكون من اسم عام/أو اعتراض قائم على الحقوق القانونية، دون إثبات استخدام قليل لتلك العلامات أو أي استخدام لها في السابق. انظر <http://www.wipo.int/amc/en/docs/lroreport.pdf>.

بالعلامات التجارية بعد المَنح[21]، ليكون معونة محايدة وخارجية ومعيارية للمسؤولين في الإيكان عن مراقبة الامتثال لقواعدها ويشجع أصحاب الشأن أيضا على انتهاج سلوك مسؤول فيمكن عامة تعزيز الأمن والاستقرار في نظام أسماء الحقول[22].

15. وبعد عدة مسارات ومشاورات للجنة الإيكان مع المسؤولين عن التسجيل، تظل جدوى إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول العليا بالصيغة التي اعتمدتها الإيكان غير أكيدة، ولا سيما نظرا لإضافة مجموعة إجراءات متداخلة ومسائل تتعلق بالنطاق الموضوعي المقصود من هذه الآلية. وعلى من عدم اليقين هذا، وفي ضوء المصالح السياسية الأوسع نطاقا، اتفق المركز في 18 سبتمبر 2013 مع الإيكان ليصبح موردا لإجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول فيما يتعلق بالعلامات التجارية. وفي فبراير 2015، لم يتلق المركز أي حالات متعلقة بإجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول.

"2" آليات حماية الحقوق من الدرجة الثانية

- مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية

16. يشمل برنامج الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة الخاص بالإيكان "مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية" باعتباره مستودعا مركزيا للبيانات الأصلية عن العلامات التجارية التي يمكن ذكرها على أنها أساس لتقديم الطلبات بموجب آليات حماية الحقوق في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة[23]. وقد كان اعتماد هذا المفهوم محور مناقشات مستفيضة في الإيكان ولا سيما فيما يتعلق بتحديد مكاتب العلامات التجارية وعقّب المركز بأنه لا ينبغي لمركز تبادل المعلومات أن يثقل كاهل أصحاب الحقوق بطريقة غير معقولة عند معالجة تسجيلات العلامات التجارية الممنوحة بصفة شرعية بواسطة أنظمة الفحص والتسجيل كما هي مطبقة في أنظمة قضائية عالمية عديدة، وعلى أنه يمكن، عند الاقتضاء، التفكير في تدابير عملية لتحديد أي ادعاءات بمطالبة غير معقولة بالحقوق في سياقات محددة.

17. وظل مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية مفتوحا منذ مارس 2013[24] لاستقبال إيداعات العلامات التجارية وتثبيتها، ولا يزال المركز يرصد تطورات هذه الآلية.

---

[21] انظر <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann130309.pdf>.

[22] نظرا للتباين الواضح بين أدوار كل من مكتب التسجيل وأمنائه أصحاب التسجيل في نظام أسماء الحقول المركز، فقد أوصى المركز، آخذا في اعتباره أمورا منها مراعاة خبرات المركز القائمة على السياسة الموحدة، وقرار الإيكان وتبادل الملكية بين الجهات الأمينة على التسجيل والمسجلين (انظر <http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-05nov10-en.htm>)، وبأن تنظر الإيكان في تمديد إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول الخاصة بالجهات الأمينة على التسجيل لتشمل أيضا جهات التسجيل (انظر مثلا <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann260310rap.pdf>).

[23] يسمح مركز تبادل المعلومات بإدراج جميع الكلمات الدالة على العلامات المسجلة وطنيا أو إقليميا وأي كلمات دالة على العلامات ومحمية بنظام أو معاهدة أو مثبتة بقرار محكمة وأيضا "علامات أخرى تعتبر ملكية فكرية" (ولم تحدّد تلك العلامات). أمّا فيما يخص آليات حماية الحقوق التي تستخدم قاعدة البيانات، تقتصر إتاحة خدمات "المرحلة الأولية" (أي إتاحة الفرصة أمام مالك العلامة ليسجل بشكل استباقي سلسلة الحروف التي تتطابق تطابقا تاما مع علامته باعتبارها اسم حقل، وذلك مقابل رسم) على العلامات التجارية التي يمكن إثبات الانتفاع الحالي بها. ويظل مالكو العلامات التجارية، سواء ثبت الانتفاع الحالي بها أو لم يثبت، أهلا للمشاركة في خدمة "مطالبات" محدّدة المدة (أي إخطار مودع اسم حقل بوجود تعارض محتمل مع أحد الحقوق المرتبطة بإحدى العلامات التجارية، وإخطار مالك العلامة التجارية المعني (مالكي العلامات التجارية المعنيين) في حال ما تمكّن مودع اسم الحقل من تسجيل ذلك الاسم). ووفقا لما حددته الإيكان، تتاح خدمة المطالبات بعد 90 يوما من فتح حقل جديد من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة للتسجيل أمام الجمهور العام، ولكن يمكن لمستخدمي مركز تبادل المعلومات اختيار تلقي إشعارات دون انقطاع. وينطبق مبدأ لزوم إثبات الانتفاع بالعلامات التجارية ضمن خدمات "المرحلة الأولية" كذلك على الحالات التي يُستند فيها إلى العلامات التجارية لتقديم شكوى في إطار "الإجراء الموحد للوقف السريع" المتاح ضمن آليات حماية الحقوق والمبيّن أدناه.

[24] وفقا للرابط <http://www.trademark-clearinghouse.com/content/tmch-stats-january-22nd-2015>، بلغ عدد العلامات التجارية المقدمة إلى مركز تبادل المعلومات عن العلامات التجارية 400 34 في يناير 2015.

- الإجراء الموحد للوقف السريع

18. رغم أن السياسة الموحدة تظل أداة علاجية لتسوية المنازعات المتعلقة بنقل اسم حقل متنازع عليه إلى صاحب العلامة التجارية، فقد استحدثت الإيكان آلية من الدرجة الثانية لحماية الحقوق تكون أخف وقعا في الحالات المناسبة. ولهذا الغرض، أبلغ المركز الإيكان في أبريل 2009 بمشروع مناقشة بشأن "آلية للوقف السريع" (أسماء الحقول)[25]، وقدم اقتراحات لاحقة بآلية مبسطة استنادا إلى هذا النموذج إلى الإيكان خلال اجتماعيها في براغ وتورنتو في سنة 2012[26]. وقد راعى هذا المشروع ضرورة إقامة توازن معقول بين حماية حقوق العلامات التجارية التي يقر بها القانون والمصالح العملية للمسؤولين عن مكاتب التسجيل للحد من أعبائهم التشغيلية والتطلعات المشروعة لأصحاب أسماء الحقول المسجلة عن حسن نية.

19. ورغم أن الكثيرين يرون أن الإجراء الموحد للوقف السريع، الذي اعتمدته الإيكان بعد سلسلة من المسارات واللجان، أصبح إجراءً ينطوي على الكثير من الأعباء ولا يوفر إلاّ القليل من الحلول، فقد دخل الآن، بعد إنشاء أسماء حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة، حيز النفاذ. ويظل التساؤل مطروحا حول مدى فعالية هذا الإجراء بوصفه أداة مكمّلة للسياسة الموحدة البديلة للمحاكم، كما هناك طائفة من المسائل التي تركت مفتوحة، بما في ذلك العلاقة مع السياسة[27]. وفي أواخر سنة 2012، دعت الإيكان الجهات المحتملة المعنية بتقديم الخدمات الخاصة بالإجراء الموحد للوقف السريع إلى تقديم عروض في هذا الخصوص. وعقب النظر بعناية في نموذج الإيكان الخاص بالإجراء الموحد للوقف السريع وما يرتبط بذلك من مسائل تخص الموارد، لم يستجب المركز لتلك الدعوة[28]. ولا يزال المركز يتابع عن كثب تطورات هذه المسألة. وإلى غاية الآن، يبدو أن عدد حالات الإجراء الموحد للوقف السريع والسياسة الموحدة فيما يخص التسجيلات في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة متساوية إلى حد ما.

باء. مراجعة الإيكان المرتقبة للسياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت التي وضعتها الويبو والفريق العامل المعني بغلق أسماء الحقول الخاضعة للسياسة الموحدة

20. إن السياسة الموحدة إذ تتكيف مع التطور المتواصل لنظام أسماء الحقول، فقد أخذت توفر بديلا فعليا عن المقاضاة أمام المحاكم لأصحاب العلامات التجارية وأصحاب تسجيلات أسماء الحقول والمسؤولين عن التسجيل. ولكن عقب مناقشة رأت فيها الغالبية العظمى من المشاركين أن ضرر مراجعة الإيكان، باعتبارها هيئة قائمة أساسا على خدمات التسجيل، للسياسة الموحدة سيكون أكثر من نفعها[29]، واتخذت المنظمة الداعمة للأسماء العامة التابعة للإيكان قرارا بمراجعة السياسة الموحدة عن طريق اتباع مسار من المرتقب أن يستهل بعد 18 شهرا تقريبا من منح أول حقل من الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة[30]. ومدد موظفو الإيكان هذه المهلة بستة أشهر.

21. وعمل السياسة الموحدة اليوم هو نتيجة رائعة لاهتمام العديد من أصحاب المصالح لمدى أكثر من عشر سنوات من أجل تحقيق المنفعة العامة والخاصة. وقد أثبتت السياسة الموحدة عبر تكيفها مع المعايير والممارسات المتطورة أنها نظام مرن ومنصف لتسوية المنازعات. وبالنظر إلى البنية المؤسسية للإيكان، حيث يحصل أصحاب المصالح في الملكية الفكرية على صوت الأقلية، يبدو من المرجح أن مثل هذه المراجعة ستفضي في النهاية إلى إضعاف أسس السياسة الموحدة وسيرها. وفي

---

[25] انظر <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf>

[26] انظر <http://prague44.icann.org/node/31773> و <http://toronto45.icann.org/node/34325>.

[27] قائمة حصرية مستفيضة بهذه المسائل معروضة في وثائق من بينها خطاب المركز المؤرخ في 2 ديسمبر 2010 والمتاح على: <http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann021210.pdf>، وورد عدد منها في جدول أعمال اجتماع الإيكان المعقود في براغ في يونيو 2012.

[28] تثير مسألة اعتماد جهات معنية بتقديم الخدمات شواغل بشأن استقرار آليات حماية الحقوق؛ وأثارت الويبو شواغل إزاء ذلك منذ 2007 في سياق السياسة الموحدة (انظر: http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann040707.pdf).

[29] انظر <https://community.icann.org/display/gnsoudrpdt/Webinar+on+the+Current+State+of+the+UDRP>؛ انظر أيضا عموما الفقرة 31 في الوثيقة WO/GA/39/10.

[30] انظر <http://gnso.icann.org/meetings/minutes-council-15dec11-en.htm>

الوقت ذاته شرعت المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) التابعة للإيكان في "عملية لوضع السياسات" تسعى على وجه التحديد ومن الناحية التقنية إلى النظر في الآلية اللازمة لغلق أسماء الحقول الخاضعة لإجراءات السياسة الموحدة. ولا يزال المركز يشارك بنشاط في هذه العملية التي وصلت حاليا إلى مرحلة التنفيذ. وسيواصل بشكل أعم متابعة مقاصد أصحاب المصلحة من شركاء الإيكان فيما يخص السياسة الموحدة.

جيم. أسماء الحقول الدولية

22. كما جاء في الفقرة 9، من أهم المستجدات الأخرى المتعلقة بالسياسات في نظام أسماء الحقول هو بدء العمل بأسماء حقول دولية (بخط غير لاتيني) في الحقول العليا. وبلغ مجموع طلبات أسماء الحقول الدولية، في إطار برنامج الإيكان الخاص بالحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، 116 طلبا. وبالنظر إلى الأولوية الكبيرة التي تُعطى لطلبات أسماء الحقول الدولية في إجراءات موافقة الإيكان على الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة، كان عدد من تلك الأسماء ضمن المجموعة الأولى من أسماء الحقول الجديدة التي أعلنت الإيكان عن منحها في جذر نظام أسماء الحقول.[31]

23. وبموازاة ذلك وقبل استحداث الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة نُشرت، في 16 نوفمبر 2009[32]، الخطة النهائية لتنفيذ الإجراء العاجل لتحديد أسماء الحقول الدولية المدرجة في الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان؛ ممّا مكّن، منذ ذلك التاريخ، من استحداث عدة من تلك الأسماء في سياق الرموز ثنائية الحروف الواردة في المعيار ISO 3166-123[33]. وما زالت الطلبات التي نالت الموافقة تُدرج في جذر نظام أسماء الحقول[34].

دال. أدوات التعريف الأخرى

24. فضلا عن المستجدات المذكورة آنفا وفي سياق تلك المستجدات تشهد الإيكان تطورات إضافية تتعلق بحماية أدوات تعريف العلامات غير التجارية.

"1" المنظمات الحكومية الدولية

25. تجدر الإشارة إلى أنّ مشروع الويبو الأوّل بشأن أسماء الحقول على الإنترنت تناول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. أمّا مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت فتناول العلاقة بين أسماء الحقول وخمسة أنواع أخرى من أدوات التعريف التي لم تُتناول من قبل، بما فيها أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.

26. وأوصت الجمعية العامة للويبو، في اجتماعها الذي عُقد في الفترة من 23 سبتمبر إلى 1 أكتوبر 2002، بتعديل السياسة الموحدة بغية حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها[35]. وأحالت أمانة الويبو هذه التوصيات ("المجموعة الثانية من توصيات الويبو") إلى الإيكان في فبراير 2003[36].

27. عقب المداولات الأخرى التي أجرتها الإيكان[37]، يبدو أن دليل مقدمي الطلبات للبرنامج الحالي الخاص بالحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قد اقتصر في تناوله لمسألة حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها على توفير

---

[31] تشمل تلك الأسماء، مثلا، ما يلي: 'شبكة'، و公司 (كلمة صينية معناها 'شركة') و онлайн (كلمة روسية معناها 'على الإنترنت')

[32] انظر <http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/idn-cctld-implementation-plan-16nov09-en.pdf>

[33] انظر <http://www.iso.org/iso/english_country_names_and_code_elements>

[34] انظر <http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track>

[35] انظر <http://www.wipo.int/edocs/mdocs/govbody/en/wo_ga_28/wo_ga_28_3.pdf>؛ انظر أيضا الفقرات من 6 إلى 11 في الوثيقة SCT/9/8؛ والفقرة 149 في الوثيقة SCT/9/9.

[36] انظر <http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipo.doc>

[37] للحصول على المعلومات الأساسية، اطلع على الوثيقة WO/GA/41/17 Rev.2، وبالتحديد الفقرتين 40 و41.

إمكانية الانتصاف من خلال إجراءات الاعتراض قبل المنح المتعلقة بالدرجة الأولى (أي المطبقة على الحقول العليا)، وهذا ما ناقشته الفقرتان 12 و13 أعلاه. غير أنّه عقب خطاب مفتوح وجهته المجالس القانونية للمنظمات الحكومية الدولية إلى الإيكان في ديسمبر 2001، والجهود الدؤوبة التي تبذلها تلك المنظمات، أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحة أوصت فيها مجلس الإيكان بحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من إمكانية تسجيلها بطريقة تعسفية من قبل الغير في نظام أسماء الحقول وذلك قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة[38]. ونصحت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإيكان أيضا بأن يسعى، استنادا إلى المعايير الحالية المتعلقة بالحقول من نمط .int لأغراض التسجيلات في الدرجة الثانية في هذا المجال، إلى التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية من أجل وضع قائمة بما ينبغي حمايته من أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها. ومن المتوخى أن تكون الحماية في الدرجة الثانية فيما يخص الجولة الراهنة من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، وأن تكون في الدرجة الثانية والدرجة العليا في أي من الجولات المستقبلية من الحقول العليا الجديدة المذكورة. كما نصحت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإيكان بأن يعمل، في انتظار القيام بمزيد من أنشطة التنفيذ، على توفير حماية مؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها من خلال تعليق تسجيلات الغير قبل منح أي حقل من الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة.

28. وردّ مجلس الإيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية مشيرا إلى أنّه اعتمد قرارا يضع الأساس لتلك الحماية المؤقتة في الدرجة الثانية استنادا إلى المعايير الحالية المتعلقة بالحقول من نمط .int عبر قائمة احتياطية للإيكان تتضمن أسماء ومختصرات معيّنة لمنظمات دولية حكومية، يُمنع تسجيلها من قبل الغير في إطار الاتفاق الخاص بتسجيل الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة. وحدّدت الإيكان تاريخ 28 فبراير 2013 كموعد أخير لتوفير أسماء ومختصرات المنظمات الحكومية الدولية المؤهلة المعنية، ودعت المنظمات الحكومية المؤهلة إلى تزويد الإيكان بما يلزم للتعريف بنفسها قبل ذلك التاريخ والتمست من اللجنة الاستشارية الحكومية (والمنظمات الحكومية الدولية)، في الوقت ذاته، توفير مجموعة وثائق موحدة تضم المعايير وقائمة أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي نصحت اللجنة بحمايتها[39]. واستجابة لذلك واستنادا إلى المشورة التي قدمتها اللجنة الاستشارية الحكومية في تورنتو، أعدّ تحالف من المنظمات الحكومية الدولية معايير تتعلق بالحقول من نمط .int لأغراض الحماية وأرفقها بقائمة من المنظمات الحكومية الدولية المعنية، وأرسل المعايير والقائمة إلى مجلس الإيكان في 28 فبراير 2013. وفي أعقاب ذلك وجهت اللجنة الاستشارية الحكومية بلاغا إلى مجلس الإيكان أشارت فيه إلى معاييرها المفضلة من ضمن معايير أهلية المنظمات الحكومية الدولية للاستفادة من الحماية (بما يشمل المنظمات الحكومية الدولية المنشأة بموجب معاهدة والتي لها شخصية قانونية دولية، أو المنظمات التي تملك صفة المراقب في الأمم المتحدة، أو تلك التي تُعد من بين صناديق الأمم المتحدة أو برامجها)، فضلا عن قائمة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها القابلة للحماية وفق تلك المعايير[40].

29. وفي 1 أبريل 2013، ردّ مجلس الإيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية بخطاب أثار فيه بعض الشواغل بشأن الطريقة التي يمكن بها التوفيق بين حماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية وبعض المحاولات المحتملة المشروعة التي يمكن أن يقوم بها الغير لتسجيل أسماء حقول تشبه أحد المختصرات المحمية لمنظمة حكومية دولية، والتمس تزويده بمزيد من التفاصيل بخصوص الوسيلة المحتملة التي يمكن استخدامها عمليا لإدارة حالات التعايش المحتمل المشروع بين تلك المختصرات[41]. وشددت

---

[38] انظر <https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/FINAL_Toronto_Communique_20121017.pdf?version=1&modificationDate=1354149148000&api=v2>

[39] انظر <https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132070/Board%20Response%20to%20GAC%20Toronto%20Communique.pdf?version=1&modificationDate=1361909146000&api=v2>

[40] انظر <http://www.icann.org/en/news/correspondence/dryden-to-crocker-chalaby-22mar13-en>

[41] التمس المجلس تفاصيل معيّنة بخصوص الوسيلة المحتملة التي يمكن اللجوء إليها لإجراء مراجعة دورية للقائمة، فضلا عن توضيحات بخصوص أية لغات إضافية يُطلب بها توفير الحماية لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها.

اللجنة الاستشارية الحكومية على أنّ المنظمات الحكومية الدولية تؤدي وظيفة عامة مهمة على الصعيد العالمي، وأنها ملتزمة بالعمل بهمة لاستطلاع سبل المضي قدما، ونصحت مجلس الإيكان بتوفير الحماية الوقائية المبدئية المناسبة لقائمة أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها قبل منح أي حقل دولي جديد من الحقول العليا[42].

30. وفي يوليو 2013 وعقب المناقشات الإضافية التي أجريت مع الإيكان والجهود المضنية التي بذلتها المنظمات الحكومية الدولية، أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحة لمجلس الإيكان أبرزت فيها الحاجة إلى حماية وقائية خاصة لأسماء المنظمات الحكومية ومختصراتها في نظام أسماء الحقول[43]. وعقب إصدار هذه النصيحة أصدر مجلس الإيكان قرارا يمدد به الحماية المؤقتة للمنظمات الحكومية الدولية إلى حين عقد الاجتماع الأول للجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة التابعة للإيكان بعد عقد اجتماع الإيكان في نوفمبر 2013[44].

31. وفي أكتوبر 2013، تقدمت لجنة برنامج الحقول العليا المذكورة باقتراح لحماية مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية، وكان ذلك الاقتراح بعيدا عن تزويد مختصرات المنظمات الحكومية الدولية بالحماية الوقائية الدائمة المتوخاة في البلاغات السابقة للجنة الاستشارية الحكومية[45]. وردّ تحالف المنظمات الحكومية الدولية على لجنة برنامج الحقول العليا مبديا خيبته من الاقتراح نظرا لطابعه العلاجي المحض وافتقاره إلى ما يحول دون وقوع الضرر في المقام الأول، كما أعرب عن شواغله للجنة الاستشارية الحكومية.

32. وأجرت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة واللجنة الاستشارية الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية مناقشات حول الاجتماع الذي عقدته الإيكان في بوينس آيرس في نوفمبر 2013. وأفادت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة بأنه على الرغم من إمكانية تحسين بعض النقاط التقنية المحدّدة للاقتراح الذي تقدمت به في أكتوبر 2013، استُبعد عمدا توفير حماية وقائية كاملة لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية. ونصحت اللجنة الاستشارية الحكومية مجلس الإيكان بضرورة الإبقاء على الحماية المؤقتة حتى يُستكمل الحوار الجاري بينها وبين لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة والمنظمات الحكومية الدولية لضمان توفير الحماية اللازمة، ولكن دون أن تعيد اللجنة الاستشارية الحكومية إبداء موقفها السابق صراحة حيال ضرورة توفير حماية وقائية.[46] وفي 9 يناير 2014، اعتمدت لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قرارا بتمديد الحماية المؤقتة لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية إلى أن تبتّ في ذلك بشكل نهائي.[47]

33. وإلى جانب تلك الجهود، شرعت المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO) في عملية لوضع السياسات بخصوص مسألة حماية المنظمات الحكومية الدولية. وقد شارك المركز مع ممثلي بعض المنظمات الحكومية الدولية الأخرى في تلك العملية. وعلاوة على اعتراضات المنظمات الحكومية الدولية تبيّن، في نوفمبر 2013، أن تلك العملية التي شرعت فيها المنظمة الداعمة للأسماء العامة تتعارض مع الحماية العلاجية لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية في الدرجة الثانية. وبدلا من ذلك، أوصت بتوفير حماية وقائية لمختصرات المنظمات الحكومية الدولية مع إزالة الحماية المؤقتة السارية فعلا على مختصرات المنظمات

انظر <http://www.icann.org/en/news/correspondence/crocker-to-dryden-01apr13-en>

[42] انظر <See https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-18apr13-en.pdf>

[43] نصحت اللجنة الاستشارية الحكومية أيضا بأنها تفترض صراحة أن مجلس الإيكان مستعد لتنفيذ نصيحتها بالكامل والتركيز على التنفيذ العملي والفعال للحماية من الدرجة الثانية لنظام أسماء الحقول، على أن تظل الحماية المؤقتة لأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها سارية حتى يستكمل الحوار بين اللجنة والإيكان والمنظمات الحكومية الدولية.

انظر <http://durban47.icann.org/meetings/durban2013/presentation-gac-communique-18jul13-en.pdf>

[44] انظر <http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-17jul13-en.htm>

[45] ألغت اللجنة الاستشارية الحكومية ولجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة مشاركتيها في اجتماع اقترحت المنظمات الحكومية الدولية عقده في 30 سبتمبر.

[46] انظر <http://www.icann.org/en/news/correspondence/gac-to-board-20nov13-en.pdf>

[47] انظر <http://www.icann.org/en/groups/board/documents/resolutions-new-gtld-09jan14-en.htm#2.d.i>

الحكومية الدولية. واعتمد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة هاتين التوصيتين بالإجماع في 20 نوفمبر 2013. وردّا على ذلك التطور، أعربت المنظمات الحكومية الدولية في رسالة بتاريخ 24 يناير 2014 عن قلقها في هذا الصدد مشيرة إلى أن الآليات المتوخاة حاليا ستضيّع فرصة كبيرة للحدّ من ظاهرة التعدي على مختصرات المنظمات الحكومية الدولية في أسماء الحقول قبل وقوع الضرر.[48]

34. وفي 25 فبراير 2014، اجتمعت المنظمات الحكومية الدولية مع ممثل الإيكان لدى لجنة برنامج الحقول العليا الجديدة المكوَّنة من أسماء عامة لمناقشة الاقتراح الذي قدمته اللجنة في أكتوبر 2013. وعقب هذا الاجتماع، قدمت اللجنة في 10 مارس 2014 مشروع اقتراح بشأن آليات علاجية لحماية الحقوق المتصلة بمختصرات المنظمات الحكومية الدولية. وأجريت المزيد من المناقشات بين المنظمات الحكومية الدولية والبرنامج خلال اجتماع الإيكان بسنغافورة في مارس 2014 حيث أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية كذلك إلى مجلس الإيكان أنها في انتظار رد المجلس فيما يخص تنفيذ المشورة التي أسدتها في الاجتماعات السابقة.

35. وفي 30 أبريل 2014، قرر مجلس الإيكان اعتماد توصيات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة التي لا تتعارض مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية (عدم تسجيل الأسماء الكاملة للمنظمات الحكومية الدولية في المستويين الأول والثاني بلغتين) مع طلب المزيد من الوقت للنظر في التوصيات التي تختلف فيما بعد عن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية (مهلة "إعلانات المطالبات"[49] وأداة علاجية محتملة لحماية الحقوق). ورغم أن الإيكان عبّرت عن رغبة لتيسير حوار التوصل إلى توافق آراء بين اللجنة الاستشارية الحكومية (والمنظمات الحكومية الدولية أيضا) ومجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة من أجل استكمال الاختلافات السياسية المتبقية فيما يخص النطاق والمدة (بين مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية وتوصيات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة)، تظل حصيلة أي حوار عالقة. وفي 5 يونيو 2014، صوت مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة على الشروع في عملية ثانية لوضع السياسات بشأن الرغبة في منح المنظمات الحكومية الدولية (والمنظمات غير الحكومية، وذلك وفقا لعملية المجلس الأولى لوضع السياسات) إمكانية الانتفاع بآليات علاجية لحماية الحقوق مثل السياسة الموحدة أو الإجراء الموحد للوقف السريع وسبل القيام بذلك. وسيواصل المركز بالتعاون مع منظمات حكومية دولية أخرى رصد هذه التطورات عن كثب. وفي 16 أكتوبر 2014، أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية مشورتها الأولى التي تدعو إلى السعي إلى حلول ملموسة للحماية في الدرجة الثانية، بحيث لا ينبغي أن تتطلب أي حماية علاجية تعديل السياسة الموحدة الحالية[50]. وفي 22 يناير 2015، قررت لجنة برنامج الحقول العليا طلب معلومات محددا من اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يخص التفاهم الأخير بشأن "طبيعة ونطاق حقوق المنظمات الحكومية الدولية المتعلقة بالآليات العلاجية لحماية أسمائها ومختصراتها"[51]. وسيواصل المركز بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى المعينة رصد تطورات هذا الملف القديم عن كثب.

[48] ذكرت الرسالة على سبيل المثال الاستغلال غير المشروع لحملات تمويل اليونيسيف أثناء الطوارئ الإنسانية.

[49] انظر الحاشية 23.

[50] انظر:
https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Los%20Angeles_GAC%20Communique_Final.pdf?version=1&modificationDate=1413479079000&api=v2

[51] انظر:
.https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/chalaby-to-schneider-22jan15-en.pdf

"2" المصطلحات الجغرافية

36. أعربت اللجنة الاستشارية الحكومية عن قلقها بوجه خاص حيال حماية المصطلحات الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة.[52] وفيما يخص أسماء الحقول العليا[53]، ينص دليل مقدمي الطلبات الذي وضعته الإيكان أنّ "الطلبات المتعلقة بالأنساق المتسلسلة التي تخص أسماء البلدان أو الأراضي لن تحظى بالموافقة لأنها غير متاحة ضمن برنامج الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة في جولة التطبيق الحالية"[54]. وينبغي أن تكون الأنساق المتسلسلة، التي تُقدم طلبات بشأنها والتي تعتبرها الإيكان أسماء جغرافية معيّنة أخرى، مثل أسماء العواصم، مصحوبة بالوثائق الداعمة أو النافية للاعتراض من الحكومات أو السلطات العامة المعنية[55].

37. وأعرب أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، عن المزيد من التحفظات إزاء عدد من الطلبات الخاصة بالحقول العليا المكونة من أسماء عليا وذلك بسبب تشابهها مع مصطلحات جغرافية أو مصطلحات "حساسة" أخرى، ونصحت مجلس الإيكان بعدم تجاوز مرحلة التقييم الأولي والتمست مزيدا من التوضيحات الشاملة عن نطاق المرونة المتاحة أمام مقدمي الطلبات لتعديل الطلبات بما يستجيب للشواغل المحدّدة التي أبدتها اللجنة الاستشارية الحكومية.[56]

---

[52] أصدرت اللجنة الاستشارية الحكومية في سنة 2007 "مبادئها بشأن الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة" التي تنص على جملة أمور منها لزوم أن تتلافى الإيكان منح الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة فيما يتعلق بأسماء البلدان، والأراضي أو الأماكن، واللغات الإقليمية أو أوصاف الشعوب، ما لم يكن ذلك بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية. وتنص تلك المبادئ أيضا على وجوب أن تعتمد مكاتب التسجيل الجديدة، بطلب من الحكومات، إجراءات لمنع /الطعن في الأسماء ذات المغزى الوطني أو الجغرافي المُسجّلة في الدرجة الثانية.

[53] فيما يتعلق بالتسجيلات من الدرجة الثانية، فإنّ اتفاق التسجيل الأساسي للإيكان يشمل "جدول الأسماء المحجوزة من الدرجة الثانية في مكاتب تسجيل الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة"، وينص هذا الاتفاق على محددات معيّنة لبلدان وأراض انظر: <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/base-agreement-specs-04jun12-en.pdf>، النقطة 5. وفي فبراير 2015، قدمت اللجنة الاستشارية الحكومية نصيحة إلى الإيكان في اجتماع هذه الأخيرة المنعقد في سنغافورة ودعتها إلى وضع قاعدة بيانات عامة لتوحيد عملية إصدار أسماء البلدان والأراضي في الدرجة الثانية، رهنا بموافقة الحكومة المعنية. وفيما يخص الرموز المكونة من حرفين، نصحت اللجنة الإيكان بوضع آلية إبلاغ لإخبار الحكومات المعنية بإمكانية التعليق على طلبات تسجيل أسماء الحقول العليا الواردة من أجل إصدار الرموز الموقوفة المكونة من حرفين في الدرجة الثانية. انظر <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-15oct14-en.pdf>. واعتمد مجلس الإيكان قرار الموافقة على النصيحة الأخيرة، ولم يرد بعد على النصيحة الأولى. انظر <https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2015-02-12-en#2.a>

[54] انظر <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/evaluation-procedures-04jun12-en.pdf>؛ من القسم 1.4.1.2.2 "معالجة أسماء البلدان أو الأراضي".

[55] انظر <http://newgtlds.icann.org/en/applicants/agb/evaluation-procedures-04jun12-en.pdf>؛ من القسم 2.4.1.2.2 "الأسماء الجغرافية التي تستلزم دعم الحكومة".

[56] انظر <https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/gac-to-board-27mar14-en.pdf>، النقطة "4 . الأنساق المتسلسلة المحددة". قبِل المجلس نصيحة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تناول بعض الطلبات، إلا أنه طلب المزيد من المعلومات من اللجنة الاستشارية الحكومية، إضافة إلى تعليقات من الجمهور، وخاصة بشأن مجموعة من الضمانات الإضافية التي تلتمسها اللجنة الاستشارية الحكومية فيما يخص عدة فئات لطلبات الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة مثل تلك المطابقة للمصطلحات المتصلة بالصناعات المنظمة أو المصطلحات القاموسية. انظر: <https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Beijing%20Communique%20april2013_Final.pdf>. أعد فريق فرعي للجنة الاستشارية الحكومية معني بالأسماء الجغرافية (الفريق الفرعي للفريق العامل التابع للجنة الاستشارية الحكومية المعني بالدفعات الجديدة لأسماء الحقول المكونة من أسماء عامة) مشروع وثيقة بشأن الدفعات الجديدة لأسماء الحقول المكونة من أسماء عامة تحدد عددا من جوانب السياسة العامة المرتبطة بالأسماء الجغرافية، والتي تجري بشأنها الإيكان حاليا المزيد من المناقشات. أنظر: https://gacweb.icann.org/download/attachments/27132037/Geo%20names%20in%20new%20gTLDs%20Updated%20V3%20%2029%20august%202014%5B4%5D.pdf?version=1&modificationDate=1411549935000&api=v2.

38. وستواصل الأمانة رصد التطورات وتقديم المدخلات حيثما كان ذلك ممكنا.

39. إن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية مدعوة إلى الإحاطة علما بمحتويات هذه الوثيقة.

[نهاية الوثيقة]